



2021

# أثر النزاعات المسلحة على حرمان أطفال اليمن من الحق في التعليم



إعداد

أبو طالب فتوح

يوليو ٢٠٢١

مرصد مكافحة الإرهاب بملتقى الحوار

امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤ ، القاهرة.



## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٤	الحق في التعليم في القانون الدولي الإنساني والدستور اليمني .
٦	تدهور أوضاع التعليم في اليمن .
٩	الفكر الحوئي والتعليم في اليمن .
١١	انتهاكات الحوئين لقطاع التعليم في اليمن ٢٠١٤-٢٠٢٠ .
١٣	تداعيات النزاع المسلح وأثارها على التعليم.
١٦	الخاتمة
١٧	التوصيات
١٨	المراجع

## مقدمة

لم تعد أهمية التعليم محل جدل في أي منطقة من العالم ، حيث يعتبر الحصول على تعليم جيد من الحقوق الأساسية لكل طفل، يعتبر تدني مستوى التعليم أحد أهم عوامل التخلف في اليمن ، فالأمية تصل في اليمن إلى أكثر من ٦٠ %، ويعد الأطفال هم الفئة الأكثر تضررا بالحرب في اليمن، سواء من خلال الجوع والأوبئة التي تهدد حياتهم أو الحرمان من التعليم لتضرر عدد كبير من المدارس، علاوة على أزمة التعليم العام ومحدودية إمكانيات التعليم الخاص والبدايل المتاحة، ولقد عانت مدارس اليمن وجامعاتها ومؤسساتها التعليمية وخاصة مدن الجنوب من انتهاكات الحوثيين.

ان إنعدام الأمن والصراعات المسلحة تؤثر على التعليم بطرق كثيرة ، ومن أضرارها ما يظال التعليم من طلاب وموظفين من تهديدات أو أذى نفسي وجسدي ، غيرت شريد السكان و تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة الحوثية، لاسيما تدمير المنشآت التعليمية أو استخدامها لتكون ميادين تدريبية ، وصار التعليم نفسه يتضرر من استخدامه كأداة للدعاية الحربية أو وسيلة لبث التمييز أو التحريض على الكراهية .

إن الآثار الناجمة عن استمرار النزاع المسلح في اليمن بالإضافة الى الهجمة الأخيرة على التعليم المتمثلة في جائحة كورونا سيكون لهم أثارا مدمرة وطويلة الأمد على العملية التعليمية والسلامة النفسية والبدنية للأطفال والمراهقين في اليمن.

تسعى الدراسة إلى التعرف على دور النزاعات المسلحة على حرمان أطفال اليمن من التعليم

## الحق في التعليم في القانون الدولي الإنساني والدستور اليمني

يعتبر الحق في التعليم من حقوق الإنسان الأساسية التي لا جدال فيها بل من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب توفيرها للإنسان من أجل التمتع بجميع حقوقه الأخرى حيث إن الحق في التعليم كفلته العديد من المواثيق الدولية والإعلانات والمعاهدات والبروتوكولات لكل فرد في المجتمع.

ينص القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون الجنائيات الدولية على ضمان حماية الحق في التعليم وحماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة.

فوفقا للمادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: فقد تم تكريس الحق في التعليم بحيث يكون:

لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية بالمجان وأن يكون التعليم ابتدائي إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

الهدف من التربية هو إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا وتعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية وزيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

للأباء الحق الأول في اختيار نوعية التعليم الذي يقدم لأولادهم .

إعلان جوميتن (١٩٩٩): يعرف بالإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع وهو يرمي إلى تلبية احتياجات التعلم الأساسية مثل: القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات والمضامين الأساسية للتعلم (مثل: المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات) الذي يحتاجه البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم ، والعيش والعمل بكرامة وللمساهمة بشكل فعال في التنمية وتحسين نوعية حياتهم واتخاذ قرارات مستنيرة ومواصلة التعلم.

كما تنص المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه يحظر بالقانون الدعوة إلى الحرب أو الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية باعتبارها تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف ، وهذا يعني أن الدعوة إلى الحرب أو التحريض على الكراهية عن طريق المواد التعليمية (الكتب أو البرامج التعليمية) أو من خلال موظفي التعليم (خطاب المعلم على سبيل المثال) غير مسموح به على الإطلاق حتى في حالات الطوارئ الاستثنائية ، ويجب أن تسمح أساليب التدريس أيضاً بأي شكل من أشكال العنف مثل العقاب الجماعي الذي يعد أحد النهايات المرتبطة بالتعليم المحظورة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي ضوء ما سبق يتضح جلياً أن التعليم يحظى بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يكفل الحق في التعليم .

فالحق في التعليم وباعتباره حقاً ملزماً قانوناً نصت عليه المعاهدات الدولية والإقليمية؛ فإنه يجب أن يحترم من الدول الأطراف في هذي المعاهدات ، ويتعين على هذي الدول اتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لتحقيق الأعمال الكاملة للحق في التعليم بشكل فوري أو حيثما يسمح في غضون فترة زمنية معقولة، وحتى في سياقات الحرب؛ يتعين على الدول بذل كافة الجهود لتلبية الحد الأدنى من الالتزامات الأساسية المرتبطة بإعمال الحق في التعليم، وعند الضرورة؛ يجب على الدولة استفادة من المساعدة والعون الدولي لتحقيق إعمال الحق في التعليم .

وتكفل المادة 24 من اتفاقية جنيف الرابعة حماية الحق في التعليم للأطفال الأكثر ضعفاً في الحروب وهم الذين تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم ، وتوجب المادة على أطراف الحرب اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تيسير التعليم واتاحته في جميع الظروف للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر ممن تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب ويجب أن يعهد أمر تعليم هؤلاء الأطفال إلى أشخاص ينتمون إلى التقاليد الثقافية ذاتها ما أمكن ذلك ، وهذه القاعدة تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي.

وينص ( الدستور اليمني : مادة ٢ ) التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربية ، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي ، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني.

مواد قانون التعليم العام تشير إلى أن التعليم حق أساسي لكل المواطنين .

ويؤكد القانون الدولي مسئولية الدولة في توفير التعليم الأساسي ذو التوعية الجيدة لكل أطفال اليمن للفئة العمرية من ١ إلى ١٤ سنة.

ويتضح هذا من نصوص المواد : ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٤ من قانون التعليم العام :

المادة ٦ : علاوة على أنه استثمار تطوير الإنسان ، فإن التعليم الأساسي من حقوق الإنسان الأساسية تكفله الدولة وتوفره لجميع المواطنين.

المادة ٧: تبني الدولة المدارس الكافية في كل أنحاء الجمهورية والملبية لظروف التعليم في كل مرحلة دراسية تعتبر المدرسة كافية للغرض عندما تستوعب كل الطلاب وتزود وتجهز بالمكتبات وكل المدخلات التعليمية الأخرى .

المادة ٨ : يعتبر التعليم مجاني في جميع مراحلها وتكفله الدولة ، وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجياً طبقاً لخطة يصادق عليها مجلس الوزراء.

المادة ٩ : تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية في التعليم أخذه في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تمنع بعض الأسر من إرسال أبنائهم للمدارس.

المادة ( ١٠ ) تهتم الدولة بالعناية الصحية في جميع مراحل التعليم المختلفة.

المادة ( ١٤ ) السياسة التعليمية مبنية على أسس علمية في التخطيط ، صياغة المناهج ، التقييم والمتابعة تربط السياسة التعليمية بين المعرفة النظرية والمهارات الفنية في تعليم ما قبل التخصص، وتعمل على تحقيق التوازن في نظام التعليم والعدالة في توزيع خدمات وإمكانيات التعليم بين المحافظات والمديريات وكذا تحقيق اللامركزية في إدارة التعليم .

### تدهور أوضاع التعليم في اليمن

شهد اليمن تطور التعليم خلال الفترة التي سبقت الحرب الأهلية حيث تمكنت اليمن من احراز تقدماً فقد كان ترتيب اليمن ١٥٣ في العام ٢٠١٥ في مؤشر التنمية البشرية (HDI) ، لكنها تراجعت المرتبة ١٧٩ عام ٢٠٢٠ من أصل ١٨٩ دولة، وتشير التوقعات إلى أنّ اليمن لن يتمكن من تحقيق أيّ هدف من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول العام ٢٠٣٠ ، ويرجع تدهور التعليم في اليمن بشكل كبير ؛ بسبب الحرب الأهلية ، التي أدت إلى نزوح آلاف الأسر، وتدمير عدد من المدارس بشكل كلي أو جزئي، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بعد أن أصبح أكثر من ٨٢٪ من اليمنيين بحاجة لمساعدات إنسانية بعد انقلاب مليشيات الحوثي الانقلابية على الدولة، وإسقاطها للعاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٥.

أدى اندلاع الحرب في البلاد في أغلب محافظات الجمهورية اليمنية، إلى تدهور العملية التعليمية بشكل غير مسبوق، نتيجة لتدمير عدد كبير من المدارس وتضررها إما بشكل كلي أو جزئي، فضلاً عن تحويل الكثير منها إلى ثكنات عسكرية، وعدم انتظام الرواتب الذي أدى إلى انقطاع عدد كبير من المدرسين عن العمل.

كما أدى الوضع المزري في اليمن، بما في ذلك الصراع المستمر والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض، إلى خروج أكثر من مليوني طفل من المدرسة، بالإضافة إلى أن ٥,٨ مليون طالب كانوا مسجلين في المدارس قبل جائحة كورونا، هم الآن عرضة لخطر التسرب"، لقد ساهمت الحرب والصراع المسلح في اليمن بين مارس ٢٠١٥ وديسمبر ٢٠٢٠ في تدمير العملية التعليمية .

ويمكن القول إن الحرب التي تشهدها اليمن، كانت بمثابة الضربة الموجهة الأشد، التي تعرض لها التعليم في البلاد، حيث تُبين مؤشرات دافوس ٢٠٢٠ أنّ اليمن ضمن الدول التي لا تمتلك أدنى مواصفات الجودة في التعليم، وشهدت تقلص عدد الساعات الدراسية، إذ وصل إلى ٣٥٠ ساعة، مقارنةً ٧٥٠ على المستوى المحلي، و ١٠٠٠ ساعة على المستوى العالمي .

## الهجمات الحوثية ضد المدارس اليمنية مارس ٢٠١٥ وديسمبر ٢٠٢٠

<p>الاستهداف الصاروخي باستخدام قذائف "هاون" من قبل الميليشيات الحوثية بمحافظة مأرب على مدرسة الميثاق وسط المدينة.</p>	<p>محافظة مأرب</p>
<p>قلصت النزاعات المسلحة عدد المدارس في مديرية حيس إلى ٣ مدراس من إجمالي ٤٢ مدرسة. وحولت الجماعات الحوثية بقية المدارس إلى ثكنات عسكرية ، حيث قام الحوثيون بشن هجماتهم أثناء وجود الطلاب في مدرسة النهضة، و تفجير العديد من المدارس بالعبوات الناسفة وكان آخرها مدرسة "الكفاح".</p>	<p>مديرية حيس</p>
<p>رصد في محافظة تعز وحدها ٢٨٠ حالة قتل واغتيال على يد ميليشيا الحوثي، إضافة إلى ١٨٠ حالة اختطاف وإخفاء قسري،</p> <p>استهداف الحوثيين للمنشآت التعليمية والصحية بمدينة تعز، وذلك بقصف طال مدرسة الزيري في حي النسيرية، مقتل ٢١ معلماً وطالباً خلال العامين الماضيين نتيجة الألغام التي زرعتها ميليشيا الحوثي</p> <p>٥٠٠ حالة قتل لطلاب وطالبات في مدينة تعز منذ بداية الحرب، بسبب القصف العشوائي الذي شنته الميليشيا الحوثية على المدارس والتجمعات السكانية.</p>	<p>تعز</p>
<p>قيام جماعة الحوثي بتجنيد عدد (٥٧) طفلاً من طلاب مدرسة واحدة هي مدرسة العلم والإيمان بمديرية بني حشيش شرق محافظة صنعاء، وقد قتلوا جميعهم في جبهات القتال</p> <p>تقرير "مكتب حقوق الإنسان" في العاصمة صنعاء ٢٠١٩، تنوعت الانتهاكات التي بلغت ٢٤٤٨٨ انتهاكاً، بين القتل والإختطاف والإصابات والإعتداء الجسدي والتجنيد ونهب المواد الإغاثية واقتحام المؤسسات الصحية والتعليمية ونهبها وإقامة أنشطة وفعاليات طائفية.</p> <p>قيام ميليشيا الحوثي بتفجير ٢١ مدرسة وتحويل (١٤) مدرسة إلى ثكنات وسجون عسكرية، إضافة إلى توثيق تجنيد ٢١١ طفلاً دون سن الـ١٥ قامت بها ميليشيا الحوثي.</p> <p>اعتداءات الميليشيات الحوثية بحق التعليم في أمانة العاصمة، والتي بلغت نحو ٨١٤٠ انتهاكاً خلال عام واحد من الفترة (٥ أكتوبر ٢٠١٩ حتى ٤ أكتوبر ٢٠٢٠م).</p>	<p>صنعاء</p>

<p>أشار تقرير لجنة الحقوق والإعلام في محافظة الجوف ٢٠٢١</p> <p>١٧٦ حالة اقتحام للمنشآت التعليمية بين مدارس حكومية ومدارس أهلية ومدارس القرآن الكريم ومعاهد تعليمية ومعاهد تدريب،</p> <p>١٠ حالات تفجير وإحراق للمدارس والمؤسسات التعليمية في الجوف،</p> <p>سُجلت ١٨١ حالة انتهاك استخدام المدارس ومؤسسات التعليم في الأعمال العسكرية ومخازن للأسلحة وسجون وأماكن للحشد والتدريب.</p>	<p>محافظة الجوف</p>
<p>الجماعة اقتحمت مدرسة الشعب في قرية حفاف بمديرية النادرة، في محافظة إب (جنوب صنعاء) بغرض تحشيد مقاتلين من الطلاب إلى الجهات.</p>	<p>محافظة إب</p>
<p>نالت مدينة عدن الحصص الأكبر من الانتهاكات الحوثية على المرافق التعليمية، فأوغل المتمردون الحوثيون في تدمير بنيتها التحتية خاصة المدارس والجامعات.</p> <p>دخل الحوثيون مدرسة البساتين، وحولوها إلى ثكنة عسكرية ونقطة لقصف الأحياء المدنية في منطقتي البساتين والمنصورة، ولجأت القوات الحوثية، في مدن الجنوب، إلى تحويل المدارس وفصولها الداخلية إلى مخازن للأسلحة. وكان لمدارس لحج وزنجبار ولودر الحصص الأكبر من الدمار الذي طال المقرات التعليمية.</p>	<p>عدن</p>

### الفكر الحوثي والتعليم في اليمن

لم يكن تدهور التعليم سببه فشل دوله او أسباب طبيعية بل كان تدهور التعليم بالجنوب اليمني ممنهج وأسبابه مفتعله ومدروسة ، لقد تصاعد النزاع الراهن في اليمن منذ قدوم الحوثيين وألحق دمارا واسعا في نظام البلاد التعليمي الهش أصلا، ولم يعد من الممكن استخدام مدرسة واحدة من كل خمس مدارس في اليمن كنتيجة مباشرة للنزاع.

نشر الفكر الشيعي : يشهد اليمن منذ عام ٢٠١١ العديد من التحولات والتغيرات المتعددة المظاهر، ومن أهم هذه الظواهر بروز الحوثيين في اليمن ، وسيطرتهم على المساجد والمدارس وإدارة المراكز والمؤسسات التعليمية والثقافية في البلاد، واستخدامها في نشر المذهب الشيعي بين الأطفال هو الأخطر، فإدراك الحوثيين لأهمية التعليم في المدارس والجامعات في تكوين العقلية الفكرية لأبناء اليمن دفعهم لاستغلال هذه المؤسسات للتأثير عليهم ونشر الفكر الشيعي بين أطفال اليمن، وإذا استمرت سيطرة الحوثيين على هذه المؤسسات ذات الأهمية الكبيرة في المجتمع اليمني، فإن الجيل القادم من الشباب اليمني سيحمل الأفكار الشيعية ، مما يهدد المستقبل الفكري لليمن، لينشئ جيلاً يؤمن بالخرافات الشيعية.

تجنيد الأطفال : تحت غطاء التعليم أو ما يسمى "مراكز التعليم الصيفية" تتواجد معسكرات تدريبية مغلقة استقطبت من خلالها مليشيا الحوثي أكثر من ٣٠٠ ألف من اليمن وبخاصة المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثية والتواجد الحوثي يشهد زيادة كبيرة في عدد الأطفال الذين استقطبتهم الميليشيات الحوثية في ٣ محافظات هي تعز وإب والحديدة بواقع ٨٥ ألف طفل ، ويوجد نحو ١٧٦ معسكراً صيفياً في محافظة تعز و ٦٠٠ معسكر في الحديدة وإب.

قرر الحوثيين إعادة التجنيد الإجباري لخريجي الثانوية، وخصصت حصصاً أسبوعية لتدريب مؤسسها حسين الحوثي، حيث تعرض على الموت والكرهية وتدعو إلى الالتحاق بجبهات القتال ، وفي سبيل ذلك، جندت مليشيا الحوثي ٢٥ ألف طفل من أجزاء محافظة تعز بينما تتساوى محافظتنا إب والحديدة بالعدد بواقع ٣٠ ألفاً بنسبة زيادة تجاوزت ٧٠٪ عن الأعوام الماضية.

خصصت التعليم: أعلنت جماعة الحوثي مشروع المدرسة المجتمعية، والتي حولت بموجها بعض المدارس الحكومية إلى أشبه بمدارس خاصة، مثل مدرسة بلقيس للبنات، ومدرسة نشوان الحميري، وحددت رسوماً لالتحاق الطلاب فيها، تتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ دولاراً للطالب الواحد، ، كما فرضت الجماعة الحوثية في بعض مدارس إب الحكومية دفع خمسة آلاف ريال يمني شهرياً (نحو ١٠ دولارات) على الرغم من المعاناة التي يعيشها السكان بسبب قطع رواتب الموظفين جراء الحرب التي أشعلها الحوثيين.

التنكيل بالمعلمين: قتلت الجماعة الحوثية ٢١ معلماً وأصدرت أحكاماً بإعدام ١٠ من مديري المدارس ، فضلاً عن قيامها ب١٥٧ عملية اقتحام لمنشآت تعليمية، كما دفع سلوك الحوثيين آلاف المعلمين إلى ترك مدارسهم والتوجه للبحث عن مهن بديلة لسد رمقهم وتوفير القوات الضروري لذوهم بعد أن قطعت رواتبهم

وإمعاناً من الميليشيات الحوثية في تجريف هذا القطاع الحيوي، لم تكتف بحرمان نحو ١٣٠ ألف معلم من رواتبهم، لكنها قامت بفصل الآلاف منهم، وأحلت المئات من عناصرها لنشر أفكار الجماعة في مختلف المدارس، كما أسندت أعمال الإدارة إلى عناصر الجماعة حتى أن منصب الوزير التعليم يشغله شقيق زعيم الجماعة يحيى الحوثي.

#### انتهاكات الحوثيين لقطاع التعليم في اليمن ٢٠١٤-٢٠٢٠

الميليشيات الحوثية لم يقتصر دورها على إفساد الحياة السياسية باليمن فحسب، بل توسع التوحش الحوثي ضد الأطفال ، حيث تخوض الميليشيات الموالية لإيران - بموازة الحرب العسكرية - حرباً أخرى لا تقل خطورة على الأفكار، حيث نجد لجنة المناهج الحوثية مستمرة في إجراء التغييرات على الكتب الدراسية للصفوف من السابع وحتى التاسع ، ونجد المؤلفات والمراجع الحوثية تنضح بموروث التوحش البشري كالتائفية والعنصرية والكرهية وعدم احترام حقوق الإنسان.

ويهدف المخطط الحوثي - الإيراني لتغيير المناهج الدراسية وتسميم عقول الآلاف من الأطفال بثقافة العنف والقتل والتطرف والإرهاب المجتمعي والدولي، لإنشاء جيل جديد من "الإرهابيين الصغار".

وبسبب فساد الميليشيات الحوثية وقيامها بتجريف قطاع التعليم ، ومنها قيام ميليشيا الحوثي بإجراء تغييرات جوهرية في المناهج الدراسية تقوم على أساس العنصرية والتائفية والتحريض الديني والمذهبي، وممارسة التحريض الطائفي عبر الإذاعات المدرسية بشكل ممنهج في (١٢) محافظة تسيطر عليها.

التقارير الحقوقية أشارت إلى رفض بعض الآباء اليمنيين في صنعاء وتعز إلحاق أبنائهم بالمدارس ، خوفاً من تأثير المناهج الجديدة التي أقرتها الجماعات الحوثية ، وهلعاً من نظام التجنيد القسري للأطفال، لا سيما أن المستهدف من عمليات التعبئة العسكرية الحوثية يتجه إلى جذب نحو مليون طفل وشاب، وتهيئتهم ذهنياً وعقائدياً للتدريبات العسكرية بدلاً من الانتظام في الفصول الدراسية والتعليمية.

ووفق التقرير الدولي الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "ثلث الأطفال في سن التعليم في اليمن لا يستطيعون الحصول على فرص الدراسة ، وأن نحو مليونين من أصل ستة ملايين طفل في سن الدراسة حالياً من دون تعليم" ، وبلغ عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم العام هو قرابة ٣ ملايين ، والسبب يعود إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن؛ وهو ما يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل الأجيال القادمة.

أكدت احصائيات البنك الدولي الى ان ٣١,٦٪ من الأطفال ممن هم في سن الدراسة لا يذهبون إلى المدارس فيما يبلغ عدد النازحين حوالي نصف مليون نازح؛ منهم ٣٠٪ في سن الدراسة (٦ – ١٨ سنة)، و ٢٣,٩% من الأطفال ممن هم في سن الدراسة الثانوية (١٥ – ١٧ سنة) يذهبون إلى المدارس الثانوية و٣٢٪ من الأولاد يذهبون إلى المدارس الثانوية مقابل ١٥٪ من الفتيات.

كما أن آلاف الطلاب مهددون بالتسرب من الدراسة في حال لم يحصلوا على المساعدة، مما يعني أن ٧٨٪ من الأطفال في سن الدراسة لن يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة في السنوات القادمة في بلد يحتل المرتبة الثانية للامية العالمية.

#### احصائيات الانتهاكات الحوثيين لقطاع التعليم في اليمن ٢٠١٤-٢٠٢٠

المحافظة	تدمير كلي	تدمير جزئي	إيواء نازحين	لأعمال عسكرية	الأجمالي
إب	٢	٢١	٥٠	٨	٨١
أبين	٤	١٣	١٠٥	-	١٢٣
الأمانة	٨	١٤٦	١٢	١٤	١٨٠
البيضاء	٦	٢٨	١٢	٣	٤٩
تعز	١٨	٧٨	٧٩	٥٠	٢٢٥
الجوف	٣	٥	-	-	٨
حجة	١١	٤٢	٢٠	-	٧٣

الحديد	٩	٨	٥	-	٢٢
حضر موت	-	-	٢٢	-	٢٢
ذمار	٥	٢٥	٣	٥	٣٨
شبو	٤	١٥	١٠	٢	٣١
صعدة	٩٣	٢٤	-	-	١١٧
الضالع	٥	١٧	-	٢	٢٤
عدن	٨	١٨٥	٢٢	١٥	٢٣٠
عمران	٣	٢١	٧	٥	٣٦
لحج	٦	٢١	٥٦	١٢	٩٥
مأرب	٢	٣٩	٣٠	١١	٨٢
المحويت	-	-	٦	-	٦
ريمة	-	-	٢٥	-	٢٥
صنعاء	٨	٣٢	٢	٧	٤٩
الإجمالي	١٩٥	٧٢٠	٤٦٦	١٣٤	١٥١٥

#### تداعيات النزاع المسلح ومصير أطفال اليمن:

أدت النزاع المسلح إلى إغلاق ( ٣٧٠٠ ) مدرسة في اليمن مما تسبب في حرمان قرابة ( ١٨ ) مليون طالب وطالبة من مواصلة التعليم وإكمال العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، وتم اعتماد نتائج الفصل الدراسي الأول من العام ذاته ، كما ألحقت الحرب أضراراً مختلفة في أكثر من ( ١٠١٠ ) مدرسة منها (١٩٠) مدرسة تدمرت كلياً و (٧٢٠) مدارس تضررت بشكل جزئي فيما استخدمت قرابة (٤٦١) مدرسة مراكز الإيواء النازحين ، و استخدمت (١٣٤) مدرسة لأعمال عسكرية ، كما تعرض عدد كبير من مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديريات لأضرار مختلفة وتعرضت كثير منها للنهب والسلب وإتلاف بعض الوثائق الخاصة بالطلاب ، وتعرضت مطابع الكتاب المدرسي بعدن للإحراق .

النزاع المسلح في اليمن ألحق أضرارًا مختلفةً في أكثر من ٣٦٥٢ مدرسة، أي بنسبة ٢١٪ من إجمالي عدد المنشآت التعليمية العاملة في اليمن، منها ٤١٢ تعرّضت لتدميرٍ كليّ، و١٤٩١ لتدميرٍ جزئيّ، واستُخدمت ٩٩٣ مراكزٍ لإيواء النازحين، وأُغلقت ٧٥٦ بسبب استخدامها لأعمالٍ عسكريةٍ أو لأسبابٍ أخرى، وكان يعمل فيها نحو ٨٩,٨٤٠ معلّم ومعلّمة؛ ما تسبّب في حرمان ما يقارب ١,٨٩٨,٢٢ طالبًا وطالبة الاستمرار في التعليم، أي ما نسبته ٣٢,٣٪ من إجماليّ طلبة التعليم العامّ في اليمن.

بحسب تقريرٍ دولية ، فإن أكثر من ٥٠٠٠ طالب ومعلّم وأكاديمي تعرّضوا للإصابات والقتل والأذى في هجمات على التعليم في اليمن خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، فضلًا عن ٣٨٠٤ جرحى

انتهاكات الحوثي ضد الأطفال وصلت حد المنع من التعليم، حيث حُرِم قرابة ٥,٤ مليون طفل من التعليم، منهم ١,٦ مليون طفل حرّموا من الالتحاق بالمدارس خلال العامين السابقين فقط، بسبب قصف نحو ٢٣٧٢ مدرسة في مناطق يمنية متفرقة، إضافة إلى تدمير ١٥٠٠ مدرسة واستخدامها كمعسكرات تدريب ومخازن للسلاح.

وارتفع أعداد الأطفال العاملين في اليمن بسبب الحرب إلى أكثر من مليونين ونصف المليون طفل تحت سن الـ١٧، خلال عام ٢٠٢٠، ووفقاً لوزارة التربية والتعليم، توجد في اليمن ١٤,٠٩٠ مدرسة، منها ٩,٢٢٤ مدرسة مختلطة، منها ٨,٦٣٨ منها في المناطق الريفية و٥٨٦ في المناطق الحضرية.

قدّرت وزارة التربية والتعليم الخسائر المباشرة للأضرار التي لحقت بقطاع التربية والتعليم خلال الفترة ٢٦ مارس ٢٠١٥ - ٢٦ مارس ٢٠٢٠ بنحو ٣٨٣ مليون دولار

أشارت دراسة مكتب منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة لدى اليمن حول واقع الأطفال في اليمن أن "ما يزيد على نسبة ٢٢٪ من أطفال اليمن لا يتحصلون على التعليم"، مشيراً إلى أن نسبة الفتيات خارج المدارس تمثل ٣٠٪، في حين يمثل الأولاد خارج المدارس ١٤٪، فضلًا عن وجود تحديات أخرى في الجانب التعليمي تتمثل بوجود عجز في المعلمات، خصوصاً في المناطق الريفية وكذا تزايد أعداد الطلاب في سن الدراسة ومحدودية المدارس، الأمر الذي ينتج عنه كثافة الطلاب في فصول المدارس القائمة.

أكدت منظمة اليونيسيف، أن هناك ٦ أطفال يقتلون أو يجرحون يوميًا بسبب ضربات الحوثي، منذ تأزم الأوضاع في اليمن، أن جماعة الحوثي تزرع ألقامًا كثيرة في أماكن متفرقة باليمن، وتلك الألقام تتسبب في مصرع وإصابة عشرات الأطفال، وأفاد تقرير "منظمة سلام بلا حدود"، قرابة ٤٠ ألف طفل يماني، تم إجبارهم على حمل السلاح عنوة من قبل جماعة الحوثي.

لاتزال الميليشيات الحوثي تقوم باستهداف ممنهج للعملية التعليمية من تفجير وإحراق للمدارس بصورة متعمدة، واستخدامها للأعمال العسكرية ومخازن للأسلحة، وعلى مدار ٥ سنوات من التواجد في اليمن، نفذ الحوثيون ١٤٩٢ هجمة على مدارس ومنشآت تعليمية في ١٩ محافظة يمنية، تنوعت بالقصف والمداهمة، والإغلاق، والنهب، والاستخدام لأغراض عسكرية، أكدت منظمة أوكسفام للإغاثة أن ١٦٠٠ مدرسة باتت خارج نطاق الخدمة في اليمن، وهو ما يعني أن آلاف الطلاب أصبحوا خارج مقاعد الدراسة.

ذكرت منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة أن أعمال العنف في اليمن أجبرت أكثر من ٣٦٠٠ مدرسة على إغلاق أبوابها وتهجير الطلاب وأسرتهم إلى مناطق أكثر أمناً في البلاد، وأوضحت المنظمة أن ما "لا يقل عن ٢٤٨ مدرسة تضررت بصورة مباشرة، في حين تحولت ٢٧٠ مدرسة أخرى لأماكن لإيواء النازحين و٦٨ مدرسة احتلها المتمردون الحوثيون".

ويعاني أكثر من ٥٢٣,٠٠٠ طفل نازح في سن الدراسة من صعوبة الحصول على التعليم بسبب عدم وجود مساحة كافية في الفصول الدراسية الحالية، فقد تضررت المدارس وتم استخدامها من قبل قوات مسلحة أو استوطنتها العائلات النازحة، كما فقد معلمون وطلبة حياتهم، وجرحوا أو أصيبوا بصدمات نفسية.

من جهة أخرى نرى أكثر من (١٧٠) ألف معلم ومعلمة يعيشون في مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي يعانون من انقطاع مرتباتهم منذ ٥ سنوات على الرغم من القدرة المالية للجماعة على صرف مرتباتهم إلا أنها تستغل هذا الجانب الإنساني في مقايضات سياسية.

ورصدت التقارير الحقوقية مقتل (١٥٧٩) معلماً و(٢٦٢٤) حالة إصابة منذ سبتمبر ٢٠١٤، تتحمل ميليشيا الحوثي مسؤولية ٨٠٪ منها، إضافة إلى (٦٢١) حالة اعتقال و(٣٦) حالة إخفاء قسري و(١٤٢) حالة تهجير قسري لمعلمين تتحمل ميليشيا الحوثي مسؤولية ما نسبته ٧٠٪ من هذه الانتهاكات.

أن تداعيات تدهور الفرص التعليمية على جيل الشباب في اليمن أصبحت واضحة للجميع ، لاسيما من خلال معدلات التسجيل المتدنية في الجامعات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

أن الطلاب اليمنيين ، باتوا يولون اهتماماً أكبر لمسألة الانضمام لجماعات مسلحة خطيرة ، وينبع هذا الاستعداد من شعور عميق باليأس وغياب أي بدائل منظورة، حيث توفر تلك الجماعات الشعور بالانتماء ومصدر للتكسب حيث كانت الحالة الاقتصادية والتعليمية السيئة في اليمن بمثابة محفز لعدد كبير من الطلاب من أجل الانضمام إلى صفوف هذه الجماعات المسلحة .

يترتب عن استغلال النظام التعليمي بغية جذب جيل الشباب اليمني إلى ساحات المعركة تداعيات خطيرة على مستقبل اليمن، فالطلاب والأطفال الذين ينضمون إلى صفوف هذه الجماعات ويتشبعون من أيديولوجيتها، سيؤججون الحرب الدائرة أكثر فأكثر؛ ولهذا السبب فإن انهيار قطاع التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين- التي تضم أغلبية الشعب اليمني- لا يخدم سوى مصالح الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة في البلاد.

## خاتمة

لا يزال اليمن يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، و بعد ست سنوات من الصراع، أصبح تعليم الأطفال أكبر ضحايا الحرب في اليمن - وذلك بحسب تقرير لمنظمة اليونيسف ٢٠٢٠ الذي كشف عن أن ما يربو على مليوني طفل هم خارج المدارس بسبب الفقر والنزاع وانعدام فرص التعليم.

القانون الدولي الإنساني يُلزم جميع أطراف النزاعات المسلحة باتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين ، ولا يمكن مهاجمة المدارس وغيرها من الأعيان (الممتلكات) المدنية ما لم تكن مستخدمة لأغراض عسكرية.

أن الجماعة الحوثية ارتكبت في العاصمة صنعاء وحدها أكثر من ٢٨ ألف انتهاك بحق قطاع التعليم خلال عام واحد بين الفترة من أكتوبر ٢٠١٨ وأكتوبر ٢٠١٩ ، وتوزعت هذه الانتهاكات بين القتل خارج القانون، والاعتداءات، والتعذيب، والاعتقالات، ونهب المرتبات والمساعدات الإنسانية، وتجنيد الأطفال من المدارس، وفرض الفكر الطائفي وشعارات الجماعة، إلى جانب تغيير المناهج وزرع ثقافة الموت والكراهية.

الانتهاكات الحوثية ضد الأطفال في اليمن بين ٢٦ مارس ٢٠١٥ و ٢٨ فبراير ٢٠٢١.

٤٦٥	اعتداء على المرافق التعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية
٢	مليون طفل خارج المدرسة
٨,١	مليون طفل بحاجة إلى دعم تعليمي طارئ.
١٤	خصخصة مدارس
٢٣١	تغيير المناهج الدراسية لطمس الهوية .
١٩٤	اقتحامات ونهب مؤسسات تعليمية .

إن مجريات الأحداث في اليمن لانتبئ بحل قريب يلوح بالأفق فمازالت نيران الحرب مشتعلة ، وهو ما ينبئ بحدوث مزيدا من الأضرار في البنية التحتية للتعليم ، خصوصا وأن الجماعات الحوثية المسلحة مازالت تتخذ المدارس ومؤسسات التعليم منطلقا لأعمالها العسكرية .

لقد تسبب النزاع المسلح في اليمن في تأخر عجلة التنمية والفقر في حرمان ملايين الأطفال في اليمن من حقهم في التعليم – وحرمانهم من أملهم في مستقبل أفضل. كما يتسبب العنف والنزوح والهجمات التي تتعرض لها المدارس في الحيلولة دون وصول العديد من الأطفال إلى المدارس، ومع استمرار عدم دفع رواتب المعلمين لأكثر من عامين، فإن جودة التعليم أصبحت أيضاً على المحك.



## توصيات

- وقف تسييس الحوثيين للامتحانات والتعليم وعدم تحويله إلى رافد للحرب وساحة لتجنيد الطلبة .
- التصدي لمحاولات الحوثيين المستمرة بتغيير المناهج التربوية في المدارس، عبر إدخال مفاهيم غريبة عن المجتمع اليمني.
- التركيز على توجيه الدعم للمؤسسات اليمنية التعليمية للعمل على تنشئة جيل يمتلك من الوعي من يمكنه من التعامل مع مثل هذه الهجمات الفكرية الخطيرة وعدم الانسياق معها ودفع خطرهما عن الأمة أجمع، فالتعليم هو الحصن المنيع أمام مثل هذه المشاريع الفكرية المنحرفة.
- المطالبة بوقف الحرب ورفع الحصار، والمضيّ قدماً في صناعة السلام وإعادة الإعمار.
- زيادة الإنفاق على التعليم، واستدامة تمويله، وصرف رواتب المنتسبين إليه أثناء الأزمات والحروب باعتباره حقاً إنسانياً مكفولاً في القوانين والمواثيق الدوليّة.

ولا بد من بذل جهود عاجلة للحيلولة دون حرمان جيل كامل من الأطفال في اليمن من فرصتهم في الحصول على التعليم، ويتمثل ذلك في:

- وقف الهجمات على المرافق التعليمية لحماية الأطفال والمعلمين، حيث تشكل هذه الهجمات انتهاكاً جسيماً ضد الأطفال كما تنتهك القانون الإنساني الدولي. ولا بد من حماية المدارس باعتبارها مساحات تعلّم آمنة.
- ينبغي على سلطات التعليم في جميع أنحاء اليمن أن تعمل سوية والتوصل إلى حل فوري لتوفير الرواتب لجميع المعلمين والموظفين العاملين في مجال التعليم كي يتمكن الأطفال من مواصلة تعليمهم.
- على المجتمع الدولي والمانحين وشركاء التنمية دعم الحوافز النقدية المقدمة للمعلمين بينما يستمر البحث عن حلول طويلة الأمد لأزمة الرواتب في اليمن.



## المراجع

هشام اللاحي: التعليم في اليمن مشاكل وتحديات ٢٠١٧.

خالد صلاح حنفي محمود(٢٠١٧). تربية الطفل العربي على حقوق الإنسان: رؤية نقدية، مجلة الطفولة والتنمية , مج٧, ٢٨٤، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ص ص ١٧٩- ٢١٢.

وزارة الشؤون القانونية، دستور الجمهورية اليمنية، إبريل ٢٠٠١، المادة ٢.

تقرير دافوس ٢٠٢٠، "مؤشرات جودة التعليم في البلدان العربية".

عبدالله بن معيوف الجعيد: التعليم ومشروع الحوثيين لاحتلال إيران لليمن، ٢٠٢٠.

اليونسكو، التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام ٢٠١٤ (عمان، ٢٠١٤).

وزارة التربية والتعليم، خمس سنوات من الحرب على التعليم في اليمن (صنعاء، ٢٠٢٠).

شريف عتلم وعبد الواحد محمد 2002. موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني القاهرة: إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

عزيزة محمد عبد الكريم 2015. القانون الدولي الإنساني زمن النزاعات المسلحة فلسطين: مطبعة ومكتبة بيتا.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليمن، يوليو ٢٠٢١

مركز الدراسات الاعلامية والتربوية، تداعيات الحرب وأثارها على اليمن، اليمن ٢٠١٥

أبو بكر الفقيه، كيف يهدد تدهور التعليم في اليمن بإطالة الصراع، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠١٩.

المواقع الإلكترونية

جريدة الرؤية <https://www.alroeya.com/168-73/2183961>

موقع الأمم المتحدة <https://news.un.org/ar/story/2021/07/1079132>

جريدة الشرق الأوسط <https://aawsat.com/home/article/2107991>

موقع العربية نت [/https://www.alarabiya.net](https://www.alarabiya.net)